السياحة كنموذج مقترح لتنويع مصادر الدخل في الجزائر

Tourism as a proposed model for diversification of income sources in Algeria
Le tourisme comme modèle proposé pour la diversification des revenus en Algérie

قادري عبد القادر
أستاذ محاضر أ
جامعة مستغانم
abdelkader.kadri@univ-mosta.dz
0665402662

تاريخ الاستلام: 2019/12/26 تاريخ القبول: 2019/04/02 **تاريخ النشر:** 2020/04/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع السياحة العالمية ومؤشراتها الأساسية مع التركيز على الدروس المستفادة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، مدعما ببيانات ميدانية تم رصدها من قبل هيئات عالمية، حيث خلص هذا البحث إلى وضع نموذج مقترح للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر على ضوء المؤشرات الإيجابية و التجارب الدولية الناجحة في مجال السياحة الدولية.

كلمات مفتاحية: سياحة، تنمية، استثمار، سائح، اقتصاد.

تصنيف JEL : L83 .

Abstract:

This study aims to research the topic of global tourism and its basic indicators with a focus on lessons learned to promote the tourism sector in Algeria, following in this descriptive analytical approach, supported by field data monitored by international bodies, where this research concluded to develop a proposed model for the advancement of the tourism sector in Algeria in the light of positive indicators and successful international experiences in the field of international tourism.

Keywords: Tourism, development, investment, tourists. Economy.
Jel Classification Codes: : L83 .

Résumé:

Cette étude vise à rechercher le tourisme mondial et le tourisme en Algérie, en utilisant l'approche analytique descriptive, et cette étude a produit des propositions pour l'avancement du secteur du tourisme en Algérie à la lumière d'indicateurs positifs et d'expériences internationales réussies dans le domaine du tourisme international.

Mots-clés: Tourisme, développement, investissement, tourisme, économie.
Codes de classification de Jel: **:** L83 .

المؤلف المرسل: قادري عبد القادر، الإيميل:abdelkader.kadri@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

يعتبر السفر من أقدم احتياجات الإنسان رغم بساطة الوسائل المتاحة للتنقل، المبيت الإطعام وغيرها، فالسفر دائما مرتبط بسعي الإنسان لتلبية احتياجاته الأساسية كالعيش، الغزو، الإكتشاف، والتعليم وغيرها، إلا أن التطور الذي عرفه العالم في مختلف مجال الإتصال والمواصلات والمجالات الأخرى، جعل من السفر وسيلة لتلبية الإحتياجات التقليدية للإنسان إضافة إلى الإستفادة من الخدمات الأخرى التي تساهم في راحته والترفيه عنه، أو ما يعرف بخدمات السياحة، حيث أصبحت السياحة في العالم قطاعا إقتصاديا قائما بحد ذاته ويساهم جنبا إلى جنب مع القطاعات الأخرى وبالتكامل معها في دعم النمو الإقتصادي للدول، وفي ظل الظروف الإقتصادية التي تمر بها الجزائر والقائمة على مورد اقتصادي واحد، كان لابد من دفع قطاع السياحة كأحد البدائل الإقتصادية التي يمكن للجزائر أن تحقق فيها ميزة نسبية نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات سياحة ضخمة إذا ما تم دعمها وتفعيلها بالشكل المناسب، لذا فمن المهم معرفة ما يدور في قطاع السياحة العالمية قصد المساعدة في بناء إستراتيجية فعالة قائمة على الإستفادة من التجارب الدولية ومتكاملة مع السياحة العالمية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم مؤشرات السياحة العالمية وكيف يمكن الإستفادة منها لبناء استراتيجية سياحية فعالة في الجزائر؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته مما يلي:

- دراسة المؤشرات الإقتصادية وأثرها يساعد في مواجهتها والتعامل معها مستقبلا؛
- المساهمة الكبيرة للسياحة في مداخيل الإقتصاديات العالمية؛
- تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تدر العملة الصعبة على الدول المستضيفة؛
- يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل سواء لليد العاملة المؤهلة أو البسيطة؛
- النمو المتزايد للسياحة العالمية نتيجة التطور الكبير الذي يشهده العالم في تكنولوجيا الإتصال والمواصلات.

أهداف البحث:

- محاولة تشخيص البيئة السياحية العالمية في محاولة لإستقراء أثارها المرتقبة على مختلف دول العالم؛
- الوقوف على مدى التباين بين في توزيع عائدات السياحة العالمية بين مختلف دول وأقاليم العالم؛
- محاولة ابراز مزايا الإهتمام بالقطاع السياحي كأداة للتنمية الإقتصادية من خلال عرض المؤشرات الإقتصادية الهامة؛
- الوقوف على مدى تأثر السياحة العالمية بالأزمات الإقتصادية العالمية ؛
- محاولة إعطاء بيانات ومؤشرات لمساهمة القطاع السياحي في تحسين الوضع الإقتصادي لبعض الدول، حتى تكون نموذجا ميداني وحقيقي يمكن الإستفادة منه من قبل الدول الأخرى وعلى رأسها الجزائر.

2. الآليات المستخدمة من قبل الدول المصدرة للنفط في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية

إن الآثار السابقة دفعت بالدول المصدرة للنفط سواء بشكل مفرد أو جماعي إلى إتباع آليات مؤقتة لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصادياتها، من بينها:

1.2 استخدام احتياطي الإيرادات(صناديق النفط):

حيث أن السماح بعجز الميزانيات مع استخدام صناديق الإحتياطي لتغطية العجز فترة من الزمن أمر ملائم بالنسبة للدول المصدرة التي كونت احتياطات مالية من الإرتفاعات السابقة في أسعار النفط، كالجزائر، خصوصا عند تثبيت سعر الصرف، ولكن وضع الدول التي لا يوجد لديها احتياطات مالية كافية، و لا يمكنها التكفل بالعجز في ميزانيتها سيكون صعبا، خصوصا عند تثبيت سعر الصرف (الخاطر، 2015، صفحة 10).

من ناحية أخرى، و بالرغم من درجة التذبذب العالية في الأسعار العالمية للنفط و ما صاحبها من مخاطر تواجه الأقطار المنتجة للنفط، إلا أن أسواق التأمين في هذه الأقطار تعتبر ضحلة كما أن القليل من تلك البلدان قد اعتمد عليها، و من خلال التأمين الذاتي الذي تقدمه للحكومة، فإن صناديق النفط تساعد في الوصول إلى مسار هادئ للإنفاق المالي بدرجة أكبر مما يمكن أن تحققه أسواق التأمين (حاتم، 2007، صفحة 24).

2.2 تخفيض إنتاج النفط من قبل الدول المصدرة:

في 30 نوفمبر 2016، اتخذت منظمة أوبك مسارا مختلفا والتزمت بتخفيض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً (3.5%) لمدة ستة أشهر ليصبح إنتاجها النفطي 32.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من يناير 2017، بينما أُعفيت من هذه التخفيضات بعض البلدان الأخرى مثل نيجيريا وليبيا، وبالإضافة إلى ذلك، تضامنت بلدان منتجة أخرى من غير الأعضاء في الأوبك واتفقت على تخفيض حوالي 600 ألف برميل يومياً، وفي هذا السياق، التزمت روسيا بتخفيض نصف هذا المقدار كما اتفقت 10 بلدان أخرى من غير البلدان المنتجة الأعضاء في الأوبك على المساهمة بالمقدار الباقي الذي يبلغ 300 ألف برميل يوميا (أرزقي و ماتسوموتو، 2017).

ويبدو أن هذه الاتفاقيات حققت التوازن بين العرض والطلب عند مستوى سعري أعلى بقليل من 50 دولارا للبرميل، وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع درجة الإلتزام بين أعضاء الأوبك بمستوى الإنتاج المتفق عليه في نوفمبر الماضي.

3.2 تنويع مصادر الدخل:

إن الإجراءات السابقة تبقى مؤقتة وقصيرة المدى، ولهذه الأسباب لا بد من السعي لوجود مصادر دخل بديلة لتنويع مصادر تمويل الميزانية العامة وتخفيض مخاطر الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، خاصة وأن الوقت ليس في صالح تلك الدول باعتبار أن النفط هو ثروة زائلة، لذا لابد من استغلال عائدات النفط لتطوير مصادر دخل بديلة، ولعل التصنيع يعتبر كإستراتيجية طويلة الأجل لتنويع مصادر الدخل قصد مواجهة تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد.

ولقد نص إعلان ليما الذي تم اعتماده في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بوضوح على أن القضاء على الفقر يبقى الحتمية المركزية، و يمكن تحقيق هذا فقط من خلال النمو الصناعي والإقتصادي القوي والشامل والمستدام والقادر على الصمود (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(unido)، 2015، صفحة 9)، فمن وجهة نظر اقتصادية يعتبر التصنيع حاسما في النمو المستقبلي للبلدان النامية، ومن وجهة نظر اجتماعية يسهم التصنيع في تحسين الكثير من المؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(unido)، 2015، صفحة 1، 9).

كما أن نجاح أي صناعة يعتمد على توفر المواد الأولية كما يعتمد على التمويل والخبرة التكنولوجية، ومن الواضح أن المواد الأولية لبعض البلدان النفطية متوفرة كما أن التمويل ميسور، غير أن العقبة هي مشكلة الخبرة التكنولوجية (الرحمن، 1982، صفحة 58)، بمعنى أن التصنيع لن يحدث دون التكنولوجيا والإبتكار وأن التنمية لن تحدث دون التصنيع (United Nations Industrial Development Organization(UNIDO), 2015, p. xi).

ولهذا أصبحت الدول النامية تتطلع إلى نقل التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا لا يعني أن القدرات التكنولوجية الذاتية لهذه الدول لا تتعدى في أحسن الأحوال تشغيل وصيانة الآلات والمعدات التي تم شراءها، ولكن نقل التكنولوجيا يعني توطين الخبرة والمعرفة التكنولوجية محليا وتوطين القدرة على تطويرها ويعني ذلك أيضا القدرة على البحث العلمي والابتكار والاختراع (الرحمن، 1982، صفحة 59)، وذلك من خلال الربط بين خطط وبرامج التنمية والأهداف التكنولوجية والربط بين خطط التعليم والأهداف التكنولوجية.

وتعتبر الجزائر من أهم الدول النامية النفطية التي تعتمد على إيرادات النفط كمصدر أساسي لمواردها المالية، مما جعلها تبحث عن مصادر بديلة لتنويع مواردها المالية كإستراتيجية مثلى للحد من التبعية النفطية التي تعتبر السبب الرئيسي للأزمات الإقتصادية والمالية التي تعرضت لها الجزائر، حيث يعتبر الإستثمار الأجنبي والمحلي أحد الإستراتيجيات المستهدفة من قبل الجزائر على المدى المتوسط والطويل المدى، إدراكا منها بأهمية النهوض بقطاع الإستثمار قصد دعم الإقتصاد الوطني من خلال تخفيض فاتورة الواردات والمساهمة في خلق مناصب الشغل إضافة إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات، ويتضح هذا الإهتمام من خلال حجم الإستثمارات المستقطبة سواء داخلية أو خارجية خلال 2018 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال 2018 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	5,48%	82 833	4,94%	9 292	6,48%
البناء	927	22,47%	121 535	7,25%	12 300	8,58%
الصناعة	2 293	55,59%	1 038 684	61,97%	92 211	64,34%
الصحة	122	2,96%	55 478	3,31%	4 601	3,21%
النقل	3	0,07%	1 617	0,10%	132	0,09%
السياحة	299	7,25%	310 079	18,50%	17 407	12,15%
الخدمات	255	6,18%	65 923	3,93%	7 377	5,15%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

يوضح الجدول رقم 1 مبالغ المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال 2018، حيث يتصدر القطاع الصناعي قائمة المشاريع الإستثمارية بـ 2293 مشروع أي بنسبة 55.59% من إجمالي المشاريع الإستثمارية المصرح بها في مختلف قطاعات النشاط، وبقيمة 1038684 مليون دينار جزائري أي بنسبة 61.97% من قيمة إجمالي المشاريع الإستثمارية المصرح بها في مختلف قطاعات النشاط، وهي نسبة كبيرة جدا تجسد أهمية قطاع الصناعة ضمن الإستراتيجية الإقتصادية للجزائر نحو تنويع مصادر الدخل وخلق مناصب شغل جديدة، كما أن المشاريع السابقة مصممة لإنشاء حوالي 143320 منصب شغل في مختلف القطاعات، حيث يستقطب قطاع الصناعة نسبة معتبرة منها تقدر بـ 64.34% أي حوالي 92211 منصب شغل.

أما بخصوص الصناعة السياحية في الجزائر فسجل القطاع السياحي 299 مشروع استثماري مصرح به وبنسبة 7.25% من إجمالي المشاريع الإستثمارية المصرح بها،كما أن قيمة المشاريع السابقة تقدر بـ 310079 مليون دينار أي بنسبة 18.5% من القيمة الإجمالية للمشاريع المصرح بها في 2018 وهي نسبة ضئيلة تنم على غياب اهتمام المستثمرين بهذا القطاع مقارنة بالقطاع الصناعي وبالتالي لابد من دراسة الأسباب من أجل وضع الحلول الناجعة للنهوض بهذا القطاع الهام في الجزائر قصد دعم المداخيل الإقتصادية للجزائر لما يتميز به القطاع السياحي من مقومات خام سواء بشرية أو طبيعية إذا ما استغلت أحسن استغلال ستعود بالفائدة على جميع الأطراف بها فيها المستثمر سواء محلي أو أجنبي.

3. تطور السياحة في الجزائر:

1.3تعريف السياحة:

هناك عدة تعاريف عبر الزمن للسياحة من أهمها:

يمكن تعريف السياحة بأنها: نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط (مطر، 2014، صفحة 17).

وتعرف أيضا بأنها: أنشطة الأشخاص المسافرين من أمكنتهم في أمكنة خارج أمكنة إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء إجازة أو للأعمال أو أغراض أخرى (العاني، 2008، صفحة 16).

أما جوير فرولر الألماني فيعرفها بأنها: ظاهرة من الظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة (كافي، 2014، صفحة 25).

أما العالم النمساوي هيرمان فون شوليرون فقد عرف السياحة على أنها: الإصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الإقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة، أما جلاكسمان السويسري فقد عرف السياحة على أنها: مجموعة العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة وما بين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان (العزيز، 2008، صفحة 23).

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(O.E.C.D) فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع (كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، 2009، صفحة 14).

أما المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي، فقد عرفها بأنها فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي...إلخ (الرحبي، 2014، صفحة 13)

كما تبنى الإتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية عام 1968 المفهوم التالي: تعني السياحة حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن أربع وعشرون(24) ساعة وتقل عن عام واحد (سعد، 2017، صفحة 9)

و خلصت منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة : تشتمل على أنشطة الأفراد المسافرين والباقين في أماكن خارج بيئتهم الاعتيادية ليس لأكثر من سنة كاملة لقضاء وقت الفراغ والعمال ولأغراض أخرى (International Labour Organization (ILO), 2013, p. 3).

كما عرفت الأمم المتحدة في تقريرها بعنوان: التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008 بأن السياحة: تمثل ظاهرة اجتماعية، وثقافية واقتصادية متعلقة بانتقال الأشخاص إلى أماكن خارج محل إقامتهم المعتاد، وتكون المتعة هي

دافعهم المعتاد، وقد تتضمن أو لا تتضمن الأنشطة التي يقوم بها الزائر معاملة سوقية، وقد تكون مختلفة عن أو مماثلة لتلك التي يقوم بها عادة في روتينه العادي للحياة، وإذا كانت مماثلة، فإن تواترها أو كثافتها تختلف عندما يكون الشخص مسافرا، وتمثل هذه الأنشطة أفعال وسلوكيات الأشخاص في التحضير لرحلة أو خلالها بوصفهم مستهلكين(الأمم المتحدة (الأمم المتحدة(UN)إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية، 2011، صفحة 1).

- **تعريف السائح:**

السائح هو زائر مؤقت يبقى في الدولة المقصودة للزيارة أو المكان المقصود مدة لا تقل عن 24سا ولا تزيد عن السنة الواحدة، وينحصر الغرض من زيارتهم في قضاء وقت الفراغ أو ممارسة أعمال تجارية (كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، 2009، صفحة 16)، وينقسم إلى نوعين (International Labour Organization (ILO), 2013, p. 3):

- السائح المحلي: هو المقيم في بلد ما ويقوم بزيارة بلده؛
- السائح الدولي: هو زائر يقيم في بلد غير بلده لمدة ليلة واحدة على الأقل.

- **المنتج السياحي:**

يمثل المنتج السياحي مجموعة جوانب مختلفة)خصائص أماكن زيارة، ووسائط النقل، وأنواع أماكن الإقامة، والأنشطة المحددة في الوجهة المقصودة، إلخ(حول مركز اهتمام محدد، مثل الجولات في الأماكن الطبيعية، والحياة في المزارع، وزيارة المواقع التاريخية والثقافية، وزيارة مدينة معينة، وممارسة ألعاب رياضية محددة، والشواطئ....إلخ، ولا يتعلق هذا المفهوم للمنتج السياحي بمفهوم المنتج المستخدم في الإحصاءات الاقتصادية، بل بالأحرى بالمفهوم الذي يستخدمه المهنيون في مهنة السياحة لتسويق مجموعات شاملة أو وجهات مقصودة محددة (United Nations(UN) Department of Economic and Social Affairs, 2010, p. 26).

2.3اتجاهات السياحة في الجزائر:

يوضح الشكل رقم 1 إتجاهات عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية في الجزائر خلال الفترة بين 1995 و 2017 وذلك حسب بيانات منظمة السياحة العالمية.

الشكل رقم(1):إتجاهات عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية في الجزائر(1995-2017)

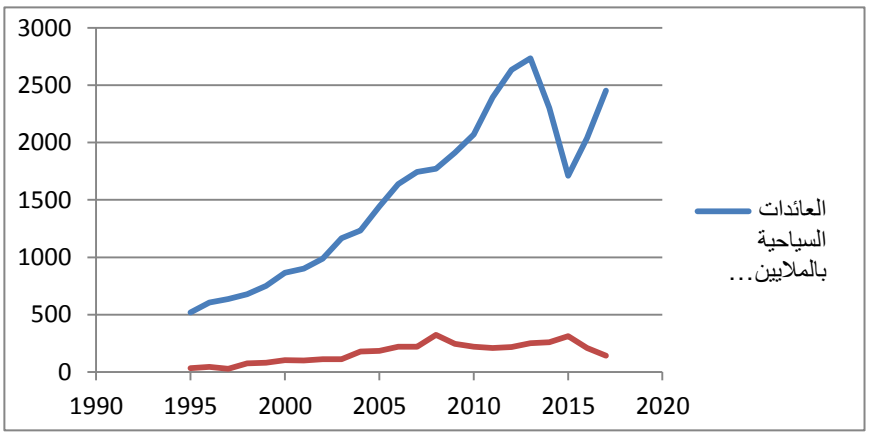

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك تذبذب في العائدات السياحية في الجزائر خلال الفترة بين 1995 و 2017 وهذا يدل على عدم وجود رؤية واضحة ومستقرة للنهوض بالقطاع السياحي واستقطاب السياح الأجانب إلى الجزائر،إضافة إلى تذبذبات العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، حيث سجلت الجزائر أعلى عدد من العائدات السياحية والمقدر بـ 323 مليون دولار خلال سنة 2008 بينما أقل عائد سياحي سجل في سنة 1998 والمقدر بـ 28 مليون دولار وذلك لإعتبارات أمنية واقتصادية صعبة كانت تمر بها الجزائر.

أما بالنسبة لعدد السياح الوافدين فعرف تزايد مستمر طوال الفترة الممتدة بين سنة 1995 حتى سنة 2013 حينما بلغ عدد السياح الوافدين أعلى قيمة بـ**2733** ألف، لتعود القيمة في الإنخفاض إلى غاية 2015 حيث بلغ عدد السياح الأجانب 1710 ألف وتعود بعدها للصعود.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن أرقام العائدات السياحية وعدد السياح الوافدين المسجلة خلال فترة الدراسة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالدول الرائدة في مجال الإستقطاب السياحي، كما لاحظنا غياب التناسب بين العائدات السياحية وعدد السياح الوافدين إلى الجزائر وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة تخلق نوع من الترابط بين العائدات السياحية وعدد السياح الوافدين من خلال تشجيع الإنفاق السياحي وهذا لا يتأتى إلى من خلال تحسين عوامل الجذب السياحي سواء من مرافق ووسائل نقل وإتصال ومعالم سياحية تضاهي المعايير الدولية.

4.أهم المقترحات للنهوض بالسياحة في الجزائر على ضوء مؤشرات و تجارب السياحة الدولية:

1.4ضرورة محاكاة التجارب الدولية الناجحة(تركيا كنموذج)

فيما يلي شكل رقم 2 يوضح عشرة(10) وجهات دولية الأعلى من حيث عدد السياح الوافدين لسنة 2018 حيث تستحوذ تلك الدول على 40% من عدد السياح على مستوى العالم.

الشكل رقم(2): عشرة(10) وجهات دولية الأعلى من حيث عدد السياح الوافدين لسنة 2018

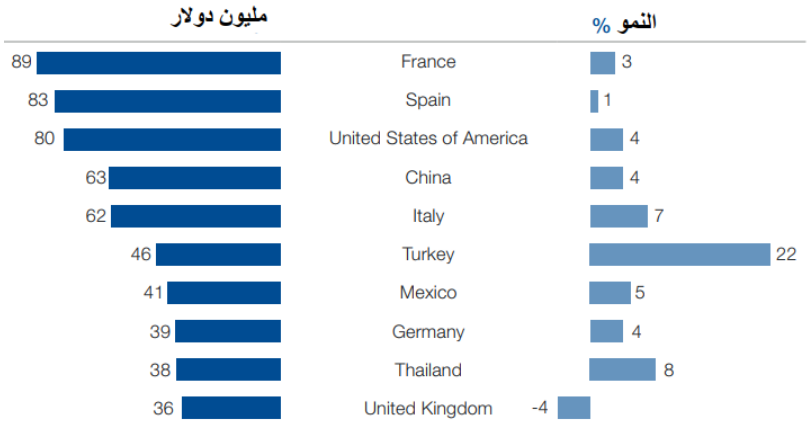

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO). World Tourism Barometer. *17*(4)., 2019, p. 9

من خلال الشكل رقم 2 يتضح أن فرنسا تتصدر الدول أكثر استقطابا للسياح الوافدين على مستوى العالم بقيمة 89 مليون وبنسبة نمو 3% مقارنة بالسنة التي سبقتها ، أما من حيث معدل النمو فاحتلت تركيا المرتبة الأولى ضمن عشرة(10) دول أكثر استقطابا للسياح الوافدين بمعدل 22% وبفارق كبير عن باقي الدول المذكورة سابقا، كما احتلت تركيا المرتبة السادسة عالميا من حيث عدد السياح الوافدين حيث سجلت 46 مليون سائح سنة 2018، وهو مايدل على أن تركيا أصبحت وجهة سياحية ذو شعبية عالميا مما يجعلها أكثر النماذج نجاحا والتي يمكن الإستفادة من تجربتها وخبرتها من قبل الجزائر التي

تعتبر من بين الدول الرائدة عالميا من حيث مقومات السياحة الخام الغير مستغلة، كما تعتبر تركيا والجزائر دولتين متقاربتين من حيث الخصائص باعتبارهمها دولتين ومترابطتين دينيا و تاريخيا، إضافة إلى أنهما يتقاربان من حيث المقومات السياحية الخام بما في ذلك التنوع الطبيعي والتراث الثقافي والديني الذي يجعل من احتمال نجاح التجربة السياحية التركية كنموذج للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

2.4أولويات الإستثمار السياحي للنهوض بالقطاع على ضوء المؤشرات الدولية:

يمكن توضيح توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة من خلال الجدول رقم2:

الجدول رقم 2: توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة لعام 2018

الغرض من السياحة	عدد السياح الوافدين	النسبة
السفر للعطلات والترفيه	785مليون	%56
زيارة الأصدقاء والأقارب، العلاج، سياحة دينية وغيرها	378 مليون	%27
أغراض تجارية ومهنية	182 مليون	%13
غير محددة	56 مليون	%4
المجموع	1401 مليون	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية

من خلال الجدول رقم 2 يشكل السفر للعطلات والترفيه وغيرها من أشكال الترفيه أكثر من نصف عدد السياح الدوليين الوافدين في عام 2018 (56% أو 785 مليونا)، وأفاد حوالي 13% من جميع السياح الدوليين بأنهم يسافرون لأغراض تجارية ومهنية، بينما سافر 27% آخرون لأسباب أخرى مثل زيارة الأصدقاء والأقارب، والأسباب الدينية، والحج، والعلاج الصحي، وما إلى ذلك، ولم يتم تحديد نسبة 4% المتبقية من الوافدين.

ومن خلال المعطيات السابقة فإن السفر الترفيهي هو الغرض الرئيسي من الزيارة في جميع مناطق العالم، يليه زيارة الأصدقاء والأقارب، أو للأغراض الصحية أو الدينية، وحسب منظمة السياحة العالمية نمت حصة السفر الترفيهي من 50% في عام 2000 إلى 56% في عام 2018، لذا نقترح إعطاء أولوية للإستثمار السياحي في الجزائر في مجال بنى ومرافق الترفيه والإستجمام والعطل والأعياد، والجزائر تعتبر غنية بالموارد البشرية والطبيعية الخام في هذا المجال من أجل النهوض بهذا الجانب من القطاع السياحي لتنشيط السياحة، خاصة إذا ماتم الإلتزام بالمعايير المعمول بها دوليا، كما تعتبر التحفيزات الإستثمارية وعلى رأسها التحفيزات المالية والجبائية من أبرز الأدوات التي يمكن استخدامها من قبل الجزائر لإستقطاب استثمارات سياحية محلية وأجنبية ذات جودة عالية.

3.4أهمية النهوض بقطاع النقل الجوي كمقترح للنهوض بالسياحة في الجزائر على ضوء المؤشرات الدولية

يمكن توضيح توزيع عدد السياح الوافدين عبر العالم حسب نوع وسائل المواصلات المستخدمة في التنقل من خلال الجدول رقم3:

الجدول رقم 3: توزيع عدد السياح الوافدين حسب نوع المواصلات المستخدمة لعام 2018

نوع المواصلات	عدد السياح الوافدين	النسبة (%)
مواصلات جوية	799 مليون	%57
مواصلات برية	518 مليون	%37
مواصلات بحرية	56 مليون	%4
قطارات	28 مليون	%2
المجموع	1401 مليون	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية

من خلال الجدول رقم 3 بلغ إجمالي عدد السياح الوافدين عام 2018 ما يعادل1401 مليون عبر مختلف وجهات العالم، وكانت وسيلة النقل الرئيسية لجميع هؤلاء الوافدين عن طريق الجو بنسبة 57%، تليها المواصلات البرية بنسبة 37 % ، والمواصلات البحرية بنسبة 4% والسكك الحديدية بنسبة 2% فقط.(Rosen, 2018)

كما ارتفعت حصة السفر الجوي من 46 % في عام 2000 إلى 58% في عام 2018 (World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 7) ، وهذا دليل على أهمية قطاع النقل الجوي في تنشيط قطاع السياحة الوافدة، فمن بين المقترحات التي يجب أن تعنى باهتمام أكبر توسيع شبكة النقل الجوي وعلى رأسها المطارات الدولية، فالجزائر مازالت تفتقر إلى مطارات دولية في المناطق السياحية المتوقع أن تجذب عدد من السياح الأجانب وخاصة في المناطق التي تتوفر أو من الممكن أن تتوفر على مقومات الترفيه وقضاء العطل بالنسبة للمستثمر الأجنبي، و رغم النقائص السابقة إلا أن الجزائر مؤخرا بادرت في توسيع مطار هواري بومدين الدولي بالجزائر العاصمة بمحطة غربية جديدة تستوعب لـ 10 ملايين مسافر سنويا، والتي بدأ استغلالها منذ أفريل 2019 ومن المتوقع أن تساهم المحطة الجديدة في زيادة عدد السياح الوافدين نظرا لأهمية النقل الجوي كوسيلة للتنقل من قبل السياح الأجانب، كما نقترح استكمال المبادرة السابقة على عدد أوسع من المناطق غير الجزائر العاصمة نظرا للتنوع السياحي الذي تتميز به الجزائر والمنتشر عبر كافة أرجاء الوطن.

4.4أهمية الموسمية لتوجيه النشاط السياحي للنهوض بالقطاع على ضوء المؤشرات الدولية:

من المعروف أن السياحة من بين القطاعات الإقتصادية التي تتأثر بالموسمية، حيث يرصد لنا الشكل رقم3 الأشهر أكثر نشاطا سياحيا خلال 4 سنوات متتالية.

الشكل رقم 3: توزيع عدد السياح الوافدين(بالملايين) حسب أشهر السنة خلال الفترة 2016-2019

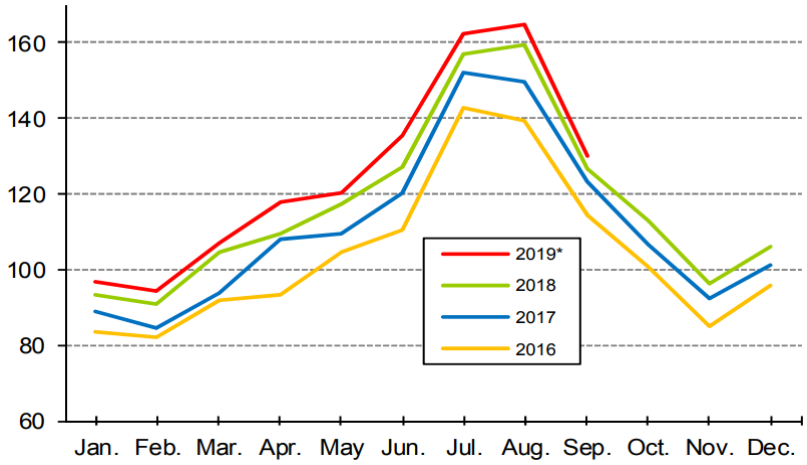

المصدر: World Tourism Organization, op.cit, p. 3

من خلال الشكل رقم(3) يتضح سيطرة موسم الصيف على رواج النشاط السياحي العالمي، حيث تصدر شهر جويلية وشهر أوت كأكثر الشهور المستقطبة للسياح الوافدين، وهذا نظرا لإرتباطهما بنشاطات الترفيه وقضاء العطل مقارنة بغيرهم من شهور السنة، ولذا لابد أن تكون استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر تأخذ بعين الإعتبار التأثير الموسمي على الإستقطاب السياحي، حيث تمتلك الجزائر واجهة بحرية واسعة وغنية بمقومات خامة للجذب السياحي وممتدة عبر طول الشمال الجزائري إذا ما هيئت لاستقطاب السياح الأجانب خلال فترة الصيف من خلال مجموعة من المرافق والخدمات المتنوعة بمعايير عالمية.

5.4أهمية تعزيز تسهيل التأشيرة السياحية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر:

تنتهج الجزائر سياسة المعاملة بالمثل في منح التأشيرات لدخول الأجانب للتراب الوطني سواء لغرض سياحي أو لأغراض أخرى، كما تعتمد الجزائر على الأسلوب التقليدي كأسلوب وحيد في منح التأشيرات للأجانب الزائرين للدول التي تفرض على الجزائريين تأشيرة دخول، مقارنة بالعالم الذي يقدم أنواع أخرى إضافية في منح التأشيرات السياحية كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم 4: تطور تعزيز منح التأشيرات عبر العالم بين سنة 1980 و 2018

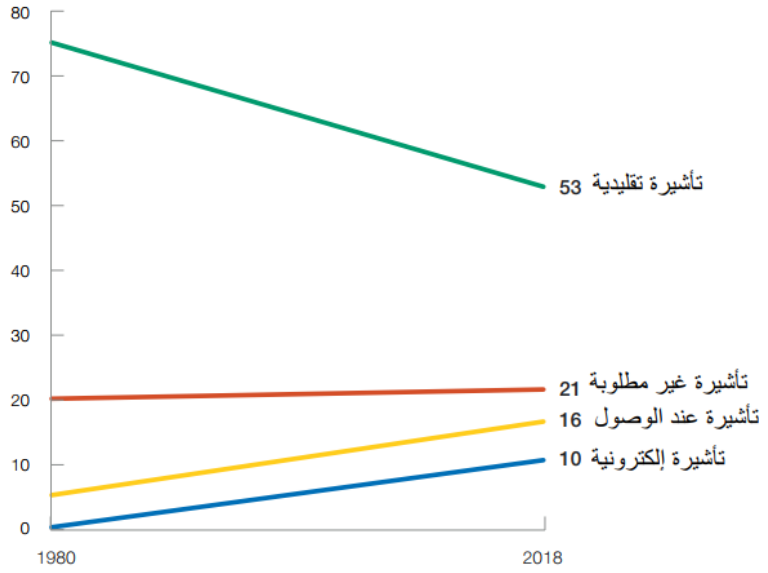

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO). Op.cit, p. 4)

نلاحظ من الشكل رقم 4 أن تأشيرات الدخول الإلكترونية والتأشيرات عند الوصول في ارتفاع بينما تتناقص التأشيرات التقليدية، كما انخفضت نسبة سكان العالم الذين يحتاجون إلى تأشيرة تقليدية من 75 % في عام 1980 إلى 53 % في عام 2018.

فمن خلال ماسبق لابد من القطاع السياحي في الجزائر أن يعزز بتسهيلات في منح التأشيرات السياحية للأجانب، وذلك من خلال الإستفادة من التقنيات الرقمية في منح التأشيرات أو ما يعرف بالتأشيرات الإلكترونية، وذلك مواكبة للتحول الرقمي الذي يشهده الإقتصاد العالمي في مختلف المجالات وبالخصوص المجال السياحي، حيث أن الثورة الرقمية أصبحت من أهم العوامل المرجهة للسائح الأجنبي، إضافة إلى ما سبق فإن مقترح التخلي الجزئي كخطوة أولى على مبدأ المعاملة بالمثل في منح التأشيرات السياحية للأجانب من شأنه أن يساهم في زيادة تدفق السياح الأجانب إلى الجزائر، حيث يجب أن تكون هذه الخطوة مدروسة بحيث تستهدف الدول الأكثر إنفاقا سياحيا من قبل مواطنيها في الخارج، وذلك من خلال اعتماد منح التأشيرات السياحية عند الوصول والتي تعتبر من أهم التسهيلات مقارنة بالأسلوب التقليدي، كما يعتبر إعطاء أهمية للإتفاقيات الدولية حول إلغاء التأشيرة بين الأطراف المتفاوضة من بين عناصر المساهمة في الجذب السياحي إذا ما عملت بطريقة مدروسة بحيث تخدم المجال السياحي في الجزائر بشكل خاص والإقتصاد الجزائري بشكل عام.

4. خاتمة:

تعتبر الدول المتقدمة على رأس الدول الجاذبة للسياحة العالمية كونها تتوفر على مقومات السياحة الأساسية، والتي اكتسبتها من موروثها الثقافي والإجتماعي والإقتصادي، فالتطور الذي عرفته أوروبا منذ الثورة الصناعية أثر إيجابيا على مقوماتها السياحية وجعل منها أكبر مركز لإستقطاب السياح من كافة أنحاء العالم، كما أن البنية التحتية المتطورة التي تتوفر عليها الدول المتقدمة ساهمت بشكل كبير في إعطاء ميزة تنافسية أفضل من غيرها، فالمطارات والموانئ ووسائل النقل والمواصلات تعتبر أهم مقومات لجذب السياح إلى تلك الدول، كما أن ارتفاع مستوى الخدمات المتطورة والمتنوعة المقدمة للسياح تعتبر من الأفضل في العالم سواء من حيث الفنادق والمطاعم ومراكز العلاج والتعليم، والمرافق الترفيهية والرياضية...إلخ.

من النتائج المتوصل إليها:

1. تعتبر السياحة من أهم القطاعات الإقتصادية في العالم التي تأثرت بالأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2008، من خلال انخفاض في عدد السياح والعائدات السياحية على مستوى العالم؛
2. أصبحت السياحة أحد أكبر القطاعات وأسرعها نموا في العالم، بعد تعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة الإقتصادية العالمية عام 2008 ؛
3. تساهم العائدات السياحية في النمو الإقتصادي العالمي وخاصة في الدول المستقطبة؛
4. هناك تباين كبير في توزيع عدد السياح والعائدات السياحية بين مختلف دول العالم، ما يزيد في حجم الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

وبناء على الدراسة والنتائج السابقة، نستخلص مجموعة من التوصيات التالية:

1. لابد من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر دعم قطاع السياحة خاصة في ظل تذبذبات أسعار البترول؛

2. تتوفر الجزائر على مقومات طبيعية وثقافية كفيلة بالنهوض بقطاع السياحة إذا ماتم استكمال باقي المقومات الأخرى؛

3. لابد من تبني إستراتيجية سياحية قائمة على التكامل بين السياحة المحلية والدولية، فالسياحة الداخلية مهمة لخلق الوظائف ولسلاسل القيمة المحلية، كما أن السياحة الدولية لها قدرة على توليد العملة الأجنبية وإتاحة فرص نقل رأس المال والمعرفة؛

4. تعتبر المقاولات السياحة كأحد الحلول الفعالة لتسريع وتيرة التنمية السياحية في الجزائر إذا ماتم دعمها بالشكل الصحيح.

5. 5. قائمة المراجع:

1. أدهم وهيب مطر. (2014). التسويق الفندقي و مبيع و ترويج الخدمات السياحية و الفندقية الحديثة. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
2. أسامة عبد الرحمن. (1982). البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
3. الأمم المتحدة(UN)إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية. (2011). ، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008. نيويورك: (UN).
4. خالد بن راشد الخاطر. (2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. دراسات .
5. خليل محمد سعد. (2017). مبادئ علم السياحة (الإصدار 1). عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
6. رابح أرزقي، و أكيتو ماتسوموتو. (15 3, 2017). الأوبك واستعادة التوازن. تم الاسترداد من منتدى صندوق النقد الدولي النافذة الإقتصادية: https://blog-montada.imf.org/?p=4766
7. رعد مجيد العاني. (2008). الإستثمار والتسويق السياحي (الإصدار 1). دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع.
8. سمر رفقي الرحبي. (2014). الإدارة السياحية الحديثة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
9. ماهر عبد العزيز. (2008). صناعة السياحة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
10. مصطفى يوسف كافي. (2014). السياحة البيئية المستدامة. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
11. مصطفى يوسف كافي. (2009). صناعة السياحة و الأمن السياحي. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
12. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(unido). (2015). دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. Vienna, Austria: unido.
13. مهران حاتم. (2007). التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي.
14. International Labour Organization (ILO). (2013). Toolkit on Poverty Reduction through Tourism (2 ed.). Geneva: ILO.

15. Rosen, E. (2018, 9 6). Travel. Retrieved from New Rankings Of The World's Fastest-Growing Tourism Destinations: https://www.forbes.com/sites/ericrosen/2018/09/06/new-rankings-of-the-worlds-fastest-growing-tourism-destinations/#3926e60657ea

16. United Nations Industrial Development Organization(UNIDO). (2015). The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development. Vienna, Austria: UNIDO.

17. United Nations(UN) Department of Economic and Social Affairs. (2010). *International Recommendationsfor Tourism Statistics 2008.* New York: UN.

18. World Tourism Organization (UNWTO). (2019). *International Tourism Highlights.* Madrid: UNWTO.